ممارسة التعليم الثانوي في بعض دول العالم وسبل تطويره.

Practicing of secondary education in the some countries and the ways of developing

أ.د بريمة علي
جامعة باجي مختار، عنابة
morados24@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2019/08/07 تاريخ القبول: 2019/12/19 تاريخ النشر: 2020/03/01

الملخـص

تعتبر مرحلة التعليم الثانوي من أهم مراحل التعليـم المدرسي؛ فهي بمثابة مفترق الطرق بين أفاق التعليم الجامعي وعالم الشغل، وعليه اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على كيفية ممارسة هذا النوع من التعليم في بعض دول العالم، وهذا وفق منظور سوسيو- تاريخي، لمعالجة مؤشرات كفاءته الإنتاجية، فهذا النظام مفتوح على البيئة ويمكن تقويم و تحسين أدائه، من خلال تطوير مدخلاته، عملياته ومخرجاته؛ بإعداد أفراد ذوي كفاءات عالية لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وإحداث ديناميكية اجتماعية في سوق العمل على المستوى الوطني والدولي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، التعليم الثانوي، مخرجات التعليم الثانوي، التنمية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Secondary education is considered to be one of the most important stages in the school curriculum. In fact, this stage is a real crossroads between the perspectives of higher education and the world of work. Thus, this study focuses on highlighting how to exercise this phase of education in certain countries of the world, from a socio-historical perspective, in order to examine the indicators of the effectiveness of its productivity, because this system is open to the environment, hence the possibility of evaluating and improving its efficiency through the development of its resources, its processes and its results, and this, by preparing highly qualified individuals for the fulfillment of the requirements of economic development and the creation of a social dynamic in the labor market at national and international level.

Key words: Education, secondary Education, Secondary Education Outcomes, Development, Economic development.

مقدمة:

يبرز دور التعليم الثانوي في التنمية، من خلال توفير الكفاءات البشرية التي تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ظهر بوضوح إسهام المؤسسات والأنظمة التعليمية الحديثة في تغيير بعض الاتجاهات والعادات التقليدية التي مثلت – لفترة طويلة– عائقا أساسيا للتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، وعليه وجب التطرق للمنظور السوسيو– تاريخي للتعليم الثانوي؛ من حيث ممارسته في بعض دول العالم، حيث انتشر على نطاق واسع حتى شمل كل مدارس العالم ، غير أنه جاء في صيغ مختلفة، فلقد مارسته كل دولة بطريقتها الخاصة النابعة من أبعاد و أهداف نظامها التربوي، و على الرغم من الاختلاف القائم من حيث هذه الزاوية إلا أنه انتشر بين الدول بصفة متزامنة، وفي هذا السياق أشار تقرير البنك الدولي عن التعليم لسنة 2008 إلى "وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية"، كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 إلى أن الأمل في منهج الإصلاح التقليدي ضئيل ما لم يتم الاعتماد على منهجيات إصلاح واقعية تعزز العلاقة بين المؤسسة التربوية والمجتمع المحلي لتحقيق الأهداف الإنمائية.

من هذا المنطلق برزت أهمية التعرف على واقع التعليم الثانوي كمنطلق نحو الإصلاح والتجديد، كما ظهرت الحاجة إلى كتابة هذا الورقة العلمية التي سيتم من خلالها استقصاء النقاط التالية:

أولا: ممارسة التعليم الثانوي في الدول الغربية.

ثانيا: ممارسة التعليم الثانوي في الدول الآسيوية.

ثالثاً: ممارسة التعليم الثانوي في الدول العربية.

رابعا: اقتراح أنماط مستقبلية للتعليم الثانوي.

أولا، ممارسة التعليم الثانوي في الدول الغربية:

تهدف المدارس العامة في الدول الغربية إلى تهيئة التلاميذ لكل أنماط الحياة كمواطنين منتجين، من خلال منهج دراسي شامل، بحيث يستطيع الأفراد الملتحقون بالمدارس الفوز بمقعد في الجامعة أو الدخول لسوق العمل لاكتساب خبرة مهنية في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بناء على قدراتهم ومعارفهم المختلفة .

أ – التعليم الثانوي في فرنسا :

يمثل نظام التعليم الثانوي في فرنسا الحلقة الثانية في نظام التعليم العام، فبعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية، يلتحق التلاميذ بصفوف المرحلة الثانوية التي تشمل: الصف الأول التحضيري، الصف الثاني الذي يشمل الدراسة العامة، التقنية والمهنية، ثم الصف النهائي الذي يحضر لنيل إحدى الشهادات التالية: الثانوية العامة ، الثانوية التقنية والثانوية المهنية، ففيما يخص الثانوية العامة فهي غير إلزامية، حيث يتحدد سن التلميذ فيها بين 18-20 سنة ويدرس فيها أحد التخصصات التالية: الآداب والفلسفة، الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، الرياضيات وعلوم الطبيعة والتكنولوجيا، كما يتحصل في نهاية هذه المرحلة على شهادة البكالوريا، أما الثانوية التقنية فتضم التخصصات الآتية: علم الصناعة، مجال الأعمال، علوم الكمبيوتر[1].

تتميز الثانوية المهنية بمكانة أقل من النوعين السابقين، حيث أنشئت لتعميم التعليم الثانوي كسياسة تربوية عامة في فرنسا[2]، وقد تم إحداث تغيير في نظام هذا النوع من التعليم، يسمح بموجبه للتلاميذ الحصول على شهادة البكالوريا المهنية، وهو تغيير حديث يهدف إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للتعليم الفرنسي وهو الوصول إلى نسبة 80% من التلاميذ الناجحين في هذه الشهادة[3] لكن ما يميز التعليم الفرنسي بشكل عام تطويره المستمر واستقلالية موارده المالية التي تتحملها الإدارة المدرسية، فلقد أكدت العديد من التقارير التي نشرتها المنظمة العالمية للتعاون والتنمية أن نظام التعليم الثانوي الفرنسي تجاوز مستوى دون المتوسط، فيما يتعلق بعدد خرجيه في مجال الرياضيات و العلوم و التكنولوجيا.

ب- التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يحتوي النظام التربوي الأمريكي على عدة أنواع من التعليم الثانوي تتمثل في:[4]

1- المدرسة الثانوية الدنيا: تقدم مجموعة من الخبرات التربوية والاستكشافية في ميدان الفنون والأعمال المنزلية والصناعية، إلى جانب المواد الأكاديمية ومدة الدراسة في هذا النمط من التعليم ثلاث سنوات؛ فهو يشبه مرحلة التعليم الإعدادي أو المتوسط في نظم التعليم العربية كالجزائر.

2 – المدرسة الثانوية العليا: مدة الدراسة بها ثلاث سنوات وتشبه المرحلة الثانوية في أغلب البلدان العربية، حيث تحتوي على أقسام أدبية وأخرى علمية.

3- المدرسة الثانوية الشاملة: أنشأت لحل مشاكل التعليم الثانوي، حيث يقول بصددها روث فيدر **Ruth Feeder** : " سميت المدرسة الثانوية الشاملة بهذا الاسم لأنها تديرها إدارة واحدة وتقدم التعليم الثانوي تقريبا لكل الشباب في المرحلة الثانوية، في أي مجتمع محلي"[5]، وهذا يعني أنه على المدرسة الثانوية أن تعبئ كل إمكانياتها

ومواردها لمساعدة كل فرد على أن ينمو إلى أقصى ما تمكنه طاقته،[6] لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعيش في رفاهية.

4- المدرسة ثانوية للعلوم والتقنية: تعد مدرسة ثانوية توماس جيفرسون للعلوم والتقنية في مقاطعة فيرفاكس بولاية فيرجينيا أحد النماذج المتميزة للمدارس الثانوية في هذا المجال على مستوى العالم، حيث أنشئت على يد مجموعة من رجال الأعمال كقناعة من قبلهم بأهمية مساهمة التعليم الثانوي المتخصص في التنمية المجتمعية، وكردة فعل للتقرير الأمريكي المنشور سنة 1980 بعنوان: " أمة في خطر". وتهدف هذه المدرسة لتحقيق ما يلي: - التفكير المنظم والربط بين الأشياء - تنمية مهارات الاتصال - العمل بروح الفريق الواحد - العمل عن طريق المشروع والقدرة على التعامل مع المتغيرات الكثيرة[7] ، كما يراعى في وضع المناهج لهذه المدرسة ترابط المحاور الرئيسة:(المهارات، المحتوى النظري والنواحي الوجدانية).

تتميز مرحلة التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية بتفتح أكثر على سوق العمل، لذلك نجد على مستواها؛ مثلما هو سائد لدى مختلف النظم التعليمية في العالم تعددية واسعة في التخصصات الدراسية المتوافقة مع المهن في عالم الشغل، كما تعتبر هذه المرحلة كعملية وظيفية في أمريكا؛ حيث تتموقع ضمن مقاربة نسقيه متفاعلة بين عدة أطراف، دون أن يتحملها طرف على حساب طرف آخر؛[8] طالما أنه هناك أدوار واضحة مبرمجة مسبقا، انطلاقا من تصورات دقيقة لصيرورة عملية تهدف إلى خدمة التعليم وتوجيه الاهتمام إلى التفاعل بين المدرسة والبيئة .

ج- التعليم الثانوي في بريطانيا:

تتحدد أهداف التعليم الثانوي البريطاني في تشجيع التعليم المستمر واستخدام المهارات والمعارف للتنافس بفاعلية في عالم الشغل، إضافة إلى العناية بتربية الشباب صحيًا وخلقياً، كما يتسم باللامركزية، حيث يسمح بتفويض مسئوليات الإدارة والتمويل إلى مجلس إدارة المدارس، الذي يقوم بتعيين المعلمين، إضافة إلى الإدارة اليومية للمدرسة والتصرف في ميزانيتها واختيار المنهج ومحتواه، وإذا كان ثمة تدخل فإن هدفه يكون بغرض ترقية التعليم وتطويره وتحديثه والوقوف على مدى تقديم الخدمة التعليمية بشكل يدعم الديمقراطية وتكافؤ الفرص بين المتعلمين.[9]

ينقسم نظام الدراسة في المرحلة الثانوية إلى ثلاث فصول دراسية تختلف في مدتها وهذا بمعدل 14 أسبوعاً للفصل الواحد، بما فيها الإجازات والعطلات، ويعمل المعلم 1265 ساعة ما بين التدريس والأعمال الإدارية ورعاية التلاميذ، كما تنقسم المدارس الثانوية إلى:

– المدرسة الثانوية الحديثة التي تتميز بنظام تعليمي ضعيف التأهيل من قبل أعضاء التدريس.

– المدرسة الثانوية الفنية التي تتبع المنهج المهني للدراسات الهندسية والفنية والتجارية.

– المدرسة الثانوية العامة الأكاديمية وهي الطريق المؤدي للجامعة.

– المدرسة الشاملة وهي شاملة للتعليم.

نتيجة لإعادة تنظيم التعليم الثانوي بالتوسع في رقعة التعليم في الشمال، تضاءل عدد المدارس الأكاديمية بشكل كبير وكذلك المدارس الثانوية الحديثة [10]، كما زادت المدارس الشاملة التي تقبل جميع التلاميذ بغض النظر عن قدراتهم و استعداداتهم وفي هذا السياق قام رئيس الوزراء البريطاني " توني بلير" بوضع خطة متمثلة في الآتي: [11]

– الاهتمام بالتمويل والإنفاق في مرتبات المدرسين التي زادت بنسبة% 20 وبذلك تمكنت المدارس من توظيف 32 ألف مدرس إضافي و 130 ألف مساعد تدريس.

– تزويد المدارس بأجهزة الكمبيوتر التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية، كما زاد الاستثمار في المباني المخصصة لها سبعة أضعاف.

– توظيف برنامج الاختبار الشفوي لقياس أداء التلاميذ في مادة اللغة الانجليزية والقدرة على التعبير بها، حيث يكون كشرط للانتقال من صف لآخر.

لقد ترتبت على هذه الإصلاحات تحسينات كثيرة، أحدثت تحولاً في جودة التعليم، وهذا ما أكدته التقارير في عام 2004/2005م، حيث ارتفعت جودة المدارس الثانوية من 59% إلى % 78، ونتيجة لهذه الإصلاحات أصبح هناك 96 ألف تلميذ إضافي بمقررات جيدة في الرياضيات الأساسية، كما أن 84 ألف تلميذ إضافي أصبحوا ممتازين في اللغة الإنجليزية [12]، وبهذا تحسنت مستويات المدارس الثانوية البريطانية بصورة إجمالية.

ثانيا– التعليم الثانوي في الدول الآسيوية:

يعتبر التعليم الثانوي في الدول الآسيوية مفترق الطرق نحو الحياة العملية والجامعية، فهو عصب الحياة الاقتصادية؛ إذ يزود سوق العمل بالموارد البشرية التي تعتبر من عوامل التغيير الاقتصادي والاجتماعي، كما يهدف إلى تنمية القدرة على الإبداع واكتساب خلفية معرفية واسعة واكتساب القيم الدينية والاجتماعية والسياسية التي تدفع لتطوير المجتمع، وهذا ما سنلاحظه من خلال استعراض تجربة المدرسة الثانوية في بعض البلدان الآسيوية .

أ- التعليم الثانوي في كوريا الجنوبية:

رغم أن المرحلة الثانوية غير ملزمة وغير مجانية في كوريا الجنوبية، إلا أن نسبة الالتحاق ممن أنهوا دراستهم المتوسطة وصل إلى% 94 مقسمين على التعليم الأكاديمي، المهني، التقني والمراسلة، حيث يتقدم التلاميذ في نهاية المرحلة المتوسطة لامتحان قبول التعليم الثانوي، والذي تنظمه الإدارات التربوية المحلية، كما يتم الالتحاق بالمدارس الثانوية العادية على أساس القرعة، وقرب المدارس من سكن التلاميذ، في حين يتم الالتحاق بالمدارس التخصصية حسب رغبة المتعلمين.[13]

ينقسم التعليم الثانوي في كوريا إلى: عام (أكاديمي)، مهني (فني) وتخصصي يشمل (الزراعة، التجارة، صيد الأسماك...)، كما توجد مدارس شاملة تقدم برامج دراسية تشمل المقررات الأكاديمية والمهنية، ويلتحق بالتعليم الثانوي العام نحو% 65 من التلاميذ، أما الجانب المهني منه فيلتحق به 35 % منهم. وبعد الانتهاء من الدراسة يمكن للخريج الالتحاق مباشرة بسوق العمل، وهذا بنسبة% 90 أو الالتحاق بالكليات التقنية أو الجامعات لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات.[14] ويعد التعليم الثانوي المهني عصب الحياة الاقتصادية في كوريا الجنوبية؛ لأنه يمد سوق العمل بالقوى العاملة المدربة، فهناك 283 معهدا للتدريب المهني لتخريج أكثر من60000 من العمال نصف المهرة، إضافة إلى 23 معهدا للتدريب المهني لخريجي المدارس المتوسطة تحت إشراف وزارة العمل لمدة عام واحد لإعداد العمال المهرة.

يرجع نجاح تجربة كوريا الجنوبية في المرحلة الثانوية لارتباطها بمتطلبات سوق العمل، حيث تعد بعض الثانويات معاهد تدريب متخصصة لكبرى الشركات الكورية الرائدة في صناعة السيارات وأجهزة الاتصالات [15]، كما يلبي هذا النوع من التعليم ميول التلاميذ من جهة ومتطلبات المجتمع الذي يحظى بوجود مدارس شاملة، تقدم برامج دراسية أكاديمية و مهنية معاً.

ب- التعليم الثانوي في سنغافورة:

تلي المرحلة الثانوية في سنغافورة المرحلة الابتدائية، حيث يلتحق التلاميذ بالبرنامج الأكاديمي الذي يناسب قدراتهم ومهاراتهم وميولا تهم، كما أن مدة الدراسة في هذا النوع من التعليم تمتد بين: (4 – 5 سنوات) وفقاً لنوع البرنامج المقدم، كما يعتمد قبول التلاميذ في المدارس الثانوية على جودة أدائهم في امتحان إتمام التعليم الابتدائي، حيث يتم توزيعهم على أربعة برامج أكاديمية، كل حسب قدراته واهتماماته التعليمية، ويركز كل برنامج من هذه البرامج على مناهج مختلفة. يمكن استعراض هذه البرامج فيما يلي:[16]

1- البرنامج الخاص: يستوعب حوالي% 10 من التلاميذ المتفوقين والمتميزين أكاديميًا في اللغات، حيث يدرسون فيه اللغة الإنجليزية وإحدى لغات الأم (الصينية أو المالاوية أو التاميلية) للتقدم بمستوى عال، ومدة الدراسة في هذا البرنامج أربع سنوات تؤهل التلميذ للتقدم لامتحان الشهادة العامة للتعليم.

2- البرنامج السريع:

يلتحق به حوالي% 50 من تلاميذ التعليم الابتدائي، حيث يتلقون خلاله اللغة الإنجليزية كلغة أولى وإحدى لغات الأم كلغة ثانية ، ومدة الدراسة فيه أربع سنوات، تؤهل التلميذ لتقديم امتحان الشهادة العامة للتعليم.

3- البرنامج العادي الأكاديمي: يلتحق به ما بين 20 و 25% من خريجي المرحلة الابتدائية الأقل قدرة أكاديمياً. ومدة الدراسة فيه أربع سنوات، كما تتاح لهم فرصة الدراسة لسنة خامسة للتأهل لتقديم امتحان الشهادة العامة للتعليم.

4- البرنامج العادي الفني: يلتحق بهذا البرنامج ما بين 15 و 20% من خريجي التعليم الابتدائي الأقل تحصيلا أكاديميا، ومدة الدراسة فيه أربع سنوات، حيث يهدف إلى الاستمرار في تعزيز كفاية التلميذ في اللغة الإنجليزية والرياضيات، مع التركيز على استخدام الحاسوب، كما يؤهل التلاميذ لتقديم امتحان الشهادة العامة للتعليم بعد دراسة لسنة خامسة، ويتم توجيه تلاميذ هذا البرنامج نحو التعليم المهني في المعاهد الفنية والتجارية، كما يمكنهم الانتقال من برنامج لآخر في السنتين الأوليتين فقط، حيث يعتمد ذلك على أدائهم وتحصيلهم الدراسي[17].

يهدف التعليم الثانوي في سنغافورة إلى: اكتساب تكامل أخلاقي – العناية والاهتمام بالآخرين والقدرة على بناء الصداقات معهم – القدرة على العمل من خلال الفريق – تنمية القدرة على الإبداع والمغامرة – اكتساب خلفية معرفية واسعة – تنمية القدرات على تقدير الجمال – اكتساب قيم المواطنة. أما فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بوضعية التعليم الثانوي في هذا البلد، نجد أن معدل القيد بالمدارس الثانوية ارتفع من 78% في عام 1980 إلى% 99.6 في عام 2001 ، كما بلغت نسبة من يدرسون الرياضيات % 93 والعلوم% 80 سنة 1999 .[18] وعليه يمكن اعتبار التعليم الثانوي في سنغافورة تجربة فريدة من نوعها، حيث يتاح للتلميذ في هذه المرحلة أربع خيارات يمكنه اختيار الأنسب منها بناء على قدراته واستعداداته، فهي تلبي بشكل كبير متطلبات المجتمع وحاجاته، كما أن طول الفترة الزمنية التي يقضيها التلميذ في المدرسة الثانوية، (4 و 5 سنوات) تمكنه من إثراء جانب التخصص العلمي الذي يسلكه بصورة عميقة ودقيقة.

ج – التعليم الثانوي في اليابان:

شهدت اليابان في السنوات الأولى من استقلالها زيادة في عدد الملتحقين بالتعليم ما بعد الإلزامي، فقد فتحت المدارس الثانوية أبوابها في عام 1948 بدوام كامل و دورات بدوام جزئي، و كانت نسبة مخرجات الثانوي في تلك الفترة قليلة، لكنها عرفت زيادة من 42.5٪ إلى 90٪ في غضون ربع قرن.[19] وتهدف المرحلة الثانوية في اليابان إلى تطبيق التعليم التخصصي الأساسي، كما أنه هناك ثلاثة أنواع من الدورات بالمدرسة الثانوية: بدوام كامل، جزئي و بالمراسلة، وتستمر دورة الدوام الكامل ثلاث سنوات، في حين أن كلا من الدوام الجزئي ودورات بالمراسلة فتستمر لأكثر من ثلاث سنوات، كما أنه هناك مدارس للتعليم الثانوي تدوم مدة الدراسة فيها لستة سنوات.

في عام 1999، ظهر نظام جديد للتعليم الثانوي الاختياري، هدفه توسيع نطاق الخيارات أمام التلاميذ للالتحاق بهذه المرحلة التعليمية. أما فيما يخص الميزانية المتعلقة بقطاع التربية والتعليم فقد بلغت خلال التسعينات في الحسابات العامة للسنة المالية: 5790.9 تريليون ين، وهو ما يمثل 7.5٪ من ميزانية الحكومة الإجمالية، كما بلغت الميزانية الخاصة بالمؤسسات التعليمية الوطنية: 684.8 2, مليار ين[20]، كما تنفق ميزانية الوزارة على الخدمات الحكومية المختلفة لتحسين قطاع التعليم والثقافة والرياضة، بما في ذلك دفع رواتب للمعلمين وبناء المباني التعليمية والدعم المالي للمؤسسات التعليمية الخاصة، إضافة للمساعدات المالية والمنح الدراسية للتلاميذ.

ثالثا– التعليم الثانوي في الدول العربية :

ظل شكل المدرسة الثانوية العامة في البلاد العربية شبيها بنموذجين تعليميين أوروبيين هما النموذج الإنجليزي والفرنسي بسبب تأثر النظم التعليمية العربية بالمظاهر الثقافية التي سادت المنطقة العربية خلال فترات الاحتلال الإنجليزي والفرنسي لها، كما يرجع السبب أيضًا إلى تأثر البعثات التعليمية المرسلة إلى إنجلترا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية بالثقافة الغربية، ومن هذا المنطلق سنستعرض واقع التعليم الثانوي في بعض البلدان العربية، حيث ينقسم إلى نوعين: ثانوي عام وخاص و تقني، ولقد اتجهت الدول العربية مؤخرا للعناية بتشعيب الجانب العام منه، حيث تجسد ذلك من خلال الإصلاحات المتتالية التي شهدتها المنظومة التربوية، خاصة في مرحلة التعليم الثانوي التي ارتفع معدل النمو فيها في السنوات الأخيرة.

أ– التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية:

كانت البداية الحقيقية للتعليم النظامي الحديث بالمملكة في عام 1344 هـ (1925م) عندما أنشأت مديرية المعارف العامة في عام 1345 هـ، حيث أصدرت عددا من النظم التعليمية، وفي عام 1370هـ (1950م)

تأسست الإدارة العامة للمعاهد العلمية، حيث بلغ عدد المدارس الثانوية في تلك الفترة 11 مدرسة حكومية و 4 مدارس ثانوية أهلية، ويلاحظ أن السمة السائدة لهذه المرحلة هي إنشاء هوية نظام التعليم وتحديد معالم سياسته[21].

لقد كان التعليم في المملكة العربية السعودية على رأس أولويات الحكومة في العقود القليلة الماضية، فقد سعت الحكومة إلى مضاعفة الجهود من أجل تطوير التعليم الابتدائي والثانوي في الأعوام الأخيرة، والتي أدت إلى زيادة نسب القيد عبر المراحل التعليمية المختلفة. ففي السنة الدراسية2006/2005 بلغت أعداد التلاميذ المقيدين في المدارس الثانوية 855525 تلميذ، عدد الإناث منهم 413324 تلميذة. والملاحظ أن نسب القيد في المرحلة الثانوية في المملكة مرتفع بالمقارنة مع الدول المجاورة مثل الكويت التي وصل العدد فيها إلى 30851 تلميذ.[22]

إن المتابع لواقع التعليم الثانوي السعودي منذ تأسيسه يلاحظ زيادة كمية وتطورا نوعيا في تلك المرحلة منذ افتتاح أول مدرسة بمفهومها الحديث وهي مدرسة (تحضير البعثات) بمكة المكرمة عام 1936 م، حيث كان التلاميذ يلتحقون بها بعد إتمام شهادة المرحلة الابتدائية وكانت مدتها خمس سنوات؛ مما يعني أنها كانت تضم المرحلة المتوسطة حتى عام 1959 م، ثم انقسمت الدراسة بها إلى قسمين: قسم المرحلة المتوسطة ومدته ثلاث سنوات والقسم الآخر للمرحلة الثانوية.

في عام 1373 هـ (1953م) تحولت مديرية المعارف إلى وزارة المعارف برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز كأول وزير لها؛ فقام بتشكيل أول هيكل تنظيمي للوزارة ، والتي ساهمت في فتح المدارس والمعاهد بمختلف أنواعها، وتميزت هذه المرحلة بالنمو الأفقي لكافة أنواع التعليم، إضافة إلى وجود أهداف محددة وضعت في إطار خطط التنمية الوطنية[23].

ترك التعليم الثانوي بصمات واضحة على خارطة المملكة من الناحية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتنموية بشكل عام، حيث شجع ذلك نسبة كبيرة من العمالة الماهرة والمدربة على التوافد عليها بغرض العمل؛ حيث بلغت نسبة الوافدين في عام 1416هـ 27 % من السكان الأصليين.[24] وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بهذا النوع من التعليم بغية مواكبة الاتجاهات التربوية المعاصرة وتوفير حاجيات الفرد والمجتمع، حيث لجأت إلى إنشاء العديد من المدارس الثانوية.

الجدول رقم 1 يوضح التطور الكمي لأعداد التلاميذ بالمرحلة الثانوية بين العام الدراسي: (1373 هـ – 1429هـ)

العام الدراسي	المدارس		التلاميذ	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1393 هـ/ 1394 هـ	141	13	36774	5795
1403 هـ1404/ هـ	355	351	66701	59076
1413هـ / 1414هـ	758	797	156480	165329
1424هـ/ 1425هـ	1857	1954	425342	432620
1428هـ / 1429هـ	2087	2341	492532	486276

المصدر: وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، الإدارة العامة لتقنية المعلومات.

يتضح من خلال الجدول التطور المتنامي الذي شهده التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية ويرجع هذا للنمو السكاني السريع في المملكة، حيث تضاعفت عدد مدارس البنين حوالي 15 ضعف وتضاعفت عدد مدارس البنات 180 ضعفاً، كما تضاعف عدد الذكور بمدارس البنين 13 ضعفًا أما عدد الإناث بالمدارس الثانوية العامة للبنات فقد تضاعف 84 ضعفًا خلال (45) عاماً من 1964 م إلى 2009 م. ويعزو النمو الكمي الضخم في التعليم الثانوي العام السعودي إلى الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا النوع من التعليم وزيادة مخرجات المرحلة المتوسطة، وتحقيق الإنجازات المثمرة التي استهدفتها الخطط التنموية بالمملكة والتي نتج عنها التطور النوعي في مجال البنية التحتية للتعليم الثانوي العام (زيادة عدد المدارس والمعلمين مع إدخال مفاهيم الجودة الشاملة لتحديث المناهج والتقنيات التعليمية والأداء التعليمي)، إضافة إلى التوسع في الطاقة الإنتاجية التي تولدها تلك المرحلة التعليمية استعدادًا لدخول سوق العمل أو التحضير للانضمام للجامعات والمدارس العليا.

فيما يخص تنظيم مرحلة التعليم الثانوي، فهي تنقسم إلى مرحلتين[25]: مرحلة متوسطة ومدتها ثلاث سنوات بعد إتمام الدراسة الابتدائية ومرحلة ثانوية عامة ومدتها ثلاث سنوات. وتتفرغ الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي إلى دراسة عامة ثم مرحلة التخصص في القسمين الأدبي والعلمي، حيث يقرر التلاميذ ما يدرسونه فيما بعد بمساعدة الموجهين التربويين، حيث يقول يوسف مصطفى قاضي: إن المرحلة الثانوية تعتبر مرحلة تقرير المصير بالنسبة للتلميذ؛ من حيث التصميم على مواصلة دراسته أو اختياره للتخصص المهني الذي يناسب قدراته و ميوله[26]، وبالتالي مساعدته على إيجاد التوافق مع التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل.

ب – التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية :

اهتمت مصر بالتعليم في جميع مراحله، ابتداء من مرحلة التعليم الأساسي والتي جعلتها إلزامية ومدة الدراسة بها تسع سنوات، هذا حسب ما جاء في " قانون التعليم رقم 139 سنة 1981 ، وبعدها القانون رقم 233 سنة 1988 والذي ينص في مادته الرابعة على أن تكون مدة الدراسة بهذه المرحلة التعليمية ثماني سنوات ابتداء من العام الدراسي 1988 – 1989 [27]، لينتقل بعدها التلاميذ الناجحون لإتمام التعليم الثانوي ومدة الدراسة به أربع سنوات، إذ يضم مرحلتين: الأولى هدفها التزود بالثقافة العامة والثانية للتخصص، إلا أنه مع تطور التعليم في مصر فقد أعيد النظر في المرحلة الثانية. ويوضح في هذا السياق إسماعيل حجي النظامين المعتمدين في الدراسة الثانوية، حيث تكون في الأول عامة سواء في المستوى الأول أو مرحلة التخصص وفي المستويين الثاني والثالث، أما النظام الثاني فتكون الدراسة فيه عامة في المستوى الأول والثاني ومرحلة التخصص في المستوى الثالث. [28]

هذا من حيث بنية النظام التربوي، أما من حيث طبيعة التعليم وخاصة بالمرحلة الثانوية التي تعتبر مرحلة حاسمة في مصير التلميذ؛ فقد صدر القرار الوزاري رقم 143 في 15 جوان 1994 المحدد لخطة الدراسة بالمرحلة الثانوية في المستويات الثلاث كالآتي:[29]

– **المستوى الأول**: يعتبر بمثابة جذع مشترك تدرس فيه جميع المواد العلمية والأدبية.

– **المستوى الثاني**: يضم ثلاثة أنواع من المواد الدراسية، منها المواد الإجبارية والتي تشتمل على التربية الدينية، اللغة العربية، الأجنبية الأولى والثانية والتربية الرياضية، أما المواد الاختيارية (التخصصية) فيختار منها التلميذ ثلاث مواد فقط من بين المواد الآتية (الكيمياء، علم الأحياء، الرياضيات، الجغرافيا، علم النفس، علم الاجتماع ، والعلوم البشرية).

– **المستوى الثالث**: يحتوي على نفس المواد الإجبارية للمستوى الثاني ثانوي، ما عدا اللغة الأجنبية الثانية التي تضاف إليها التربية الوطنية، أما المواد الاختيارية التخصصية فيختار منها التلميذ مادتين من بين الفيزياء، الرياضيات، التاريخ، الفلسفة، المنطق، الاقتصاد والإحصاء، إضافة إلى نوع ثالث من التعليم المتعلق بالمواد التطبيقية التي يختار منها التلميذ مادة واحدة فقط من بين المواد التالية: التربية الفنية، الموسيقى، مجال الزراعة، الصناعة، التجارة، الإعلام الآلي والاقتصاد المنزلي .

فيما يخص التعليم الثانوي التقني فيهتم بتدريس التلاميذ بعض المواد التي تكون مرتبطة بالمجالات المهنية المتخصصة؛ حسب احتياجات الدولة لها، ويمكن إدراج هذا النوع من التعليم في مستويين: الأول لإعداد العمال المهرة بالمدرسة الثانوية التقنية لنظام السنوات الثلاث، والثاني لإعداد فئة التقنيين بالمدارس التقنية لنظام السنوات

الخمس...[30]، إضافة إلى وجود التعليم الثانوي النوعي الذي يعتمد أساسا على إعداد التلاميذ في مجالات معينة تكون مشتركة بين وزارة التربية ومختلف الوزارات المعنية، وفيها يتم تدريب هؤلاء التلاميذ في مواقع الخدمات.

تنقسم المدارس الثانوية في جمهورية مصر العربية إلى ثلاثة أنواع هي: ثانوية عامة، ثانوية فنية وثانوية مهنية، بالإضافة إلى المدارس النوعية التابعة لجهات ومؤسسات غير وزارة التربية والتعليم و التي تلتحق بها نسبة ضئيلة من الناجحين في الشهادة الإعدادية. كما يقوم نظام القبول والالتحاق بالتعليم الثانوي على أساس مبدأ الانتقاء المعتمد أساساً على درجات التحصيل الدراسي، حيث يقبل بالثانوي العام أصحاب المجاميع العالية وبالثانوي الفني والمهني من لم يقبلوا بالثانوي العام، والراغبون في التعليم الفني، حيث يتم قبولهم وفق ترتيب الدرجات، فتتاح فرص الالتحاق بالتعليم الصناعي لمن هم أعلى مجموعاً، يليه المجال الزراعي، ثم التجاري.[31]

الجدول رقم 2 يوضح التطور الكمي لعدد المدارس والتلاميذ لأنواع التعليم الثانوي المصري بين 2004 و 2009

المرحلة الدراسية	2005 /2004		2006 /2005		2007 /2006		2008 /2007		2009 / 2008	
	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ
ثانوي عام	159	1199966	1641	114517	1675	1081984	1687	722246	1730	734322
ثانوي زراعي	172	251021	172	223386	174	185499	172	141307	177	123482
ثانوي تجاري	601	655208	536	620144	530	584233	539	449856	545	395297
ثانوي صناعي	844	104729	863	988729	863	907598	856	693320	854	663415

المصدر: الكتاب الإحصائي لوزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية 2009.

يتضح من الجدول رقم (2) تراكم في عدد التلاميذ في التعليم الثانوي العام على حساب الأنواع الأخرى، مما يفرض نوع من التحدي الذي يواجه التعليم الثانوي المصري وقد يعزى ذلك إلى المشكلات التي يواجهها التعليم الفني والمهني، منها ما يتعلق بالإمكانات البشرية والمادية أو نوعية البرامج المقدمة، بالإضافة إلى الانخفاض النسبي لنوعية التعليم بصفة عامة.

إن الظاهرة البارزة فيما يخص وضعية التعليم في مصر، هي تلك الزيادة المطردة في عدد المسجلين في كل المستويات الدراسية، حيث يعزى ذلك إلى النمو الديمغرافي، وعليه وجب الاهتمام بنوع التربية التي يجب أن تقدم لهؤلاء الشباب حتى تساير التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يفرض على التربية أعباء متزايدة لمواجهة الحياة المتطورة

والسريعة التغير، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات المتعلمين وحاجاتهم، كما يستدعي ذلك إعادة النظر في النظم التعليمية وضرورة الاهتمام بالتعليم الثانوي الشامل[32]. وعموما فإنه من الملاحظ بأن غنى البرامج الدراسية وتعددها بالنسبة لمختلف الشعب الثانوية، أتاح مجالا واسعا لاختيار التخصصات المهنية ؛ تحت رعاية موجهين تربويين، مما يفسر تحقيق نجاح واسع في التعليم الثانوي بالنسبة لمصر.

ج- التعليم الثانوي في الجزائر:

يمثل التعليم الثانوي في الجزائر المرحلة التعليمية التي تلي مباشرة مرحلة التعليم الأساسي سابقا أو المتوسط حاليا، حيث يستقبل تلاميذ المرحلة السابقة على أساس استعداداتهم وقدراتهم لمواصلة الدراسة الثانوية، مع الأخذ في الاعتبار طاقات الاستقبال المتوفرة في مؤسسات التعليم الثانوي، كما حددت مدة الدراسة في هذه المرحلة بثلاث سنوات، فالدولة الجزائرية أعطت أهمية خاصة لهذه المرحلة التعليمية في مخططاتها التنموية، من خلال الإصلاحات والتعديلات المتكررة في البرامج الدراسية والهيكلة والتنظيم، حيث سنحاول فيما يلي عرض أهمها من خلال العناصر التالية:

1- هيكلة و تنظيم مرحلة التعليم الثانوي:

تشمل مرحلة التعليم الثانوي نوعين من التعليم العام والتقني؛ إذ تنظم السنة الأولى منه في شكل جذوع مشتركة، حيث يتفرع ابتداء من السنة الثانية والثالثة منه إلى:

* **تعليم ثانوي أدبي**: يحتوي على شعبة الآداب والفلسفة وشعبة الآداب واللغات الأجنبية، حيث تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي العام.

* **تعليم ثانوي تكنولوجي** : يحتوي على الشعب التالية: تقني رياضي، تسيير و اقتصاد، علوم تجريبية، ورياضيات، حيث تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي التكنولوجي[33]. ويدرس التعليم الثانوي في جميع الشعب؛ سواء العامة أو التقنية في مؤسسات التعليم الثانوي وفق التعديلات الجديدة المطبقة على هذه المرحلة.

2- وضعية البرامج التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي:

قام مشروع إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية لعام2000 باقتراح تغيير المناهج التربوية وعصرنتها، إذ لا يمكن أن ننكر أن وضعية المناهج عندنا صارت بعيدة كل البعد عن المقاييس المعمول بها في باقي الدول، فلقد كشفت الدراسات التي قام بها المختصين في علوم التربية أن هناك عدة مشكلات متعلقة بالبرامج التعليمية في المرحلة الثانوية تتطلب المعالجة من بينها:[34]

– جمود البرامج بما تحتويه من كثرة المعارف والمعلومات التي لا صلة لها بمتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتطور التكنولوجي.

– ضعف العلاقة –التطابق– بين برامج التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل خاصة على المستوى الإقليمي، فمجال التعليم في الميدان الثانوي كثيرا ما يركز على الجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي، فهذا يقود إلى تخريج أعداد كبيرة من التلاميذ وفي اختصاصات مختلفة، ولكن يعانون من مشاكل في نوعية وجودة التعليم الذي يتحصلون عليه.

حتى تستطيع الجزائر تجاوز هذه المشكلات فقد وضعت استراتيجية لسياسة تربوية أساسها الربط بين البرامج التربوية والواقع العملي لتهيئة موارد البشرية مؤهلة للعمل والإنتاج، لذا لابد من التركيز على نوعية البرامج الدراسية وتكاملها، لتكون بذلك كفيلة بخلق أفراد قادرين على التكيف مع متطلبات المهن الموجودة في سوق العمل، وبالتالي المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد [35].

3– وضعية التعليم الثانوي الجزائري بعد الإصلاحات التربوية:

تعتبر الإصلاحات الأخيرة التي عرفها قطاع التربية في السنوات القليلة الماضية دليلا على حرص الدولة الجزائرية لتكوين مواردها البشرية ليساهموا في دفع عجلة التنمية، وأهم ما ميز هذه الإصلاحات بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي هو: [36]

– تغيير المناهج التربوية وعصرنتها؛ فالمناهج الدراسية في المرحلة الثانوية أصبحت بعيدة كل البعد عن المقاييس المعمول بها دوليا.

– إعادة تكوين معلمي الثانويات، إضافة إلى إقامة الملتقيات البيداغوجية للأساتذة الجدد المجازين.

– تقليص عدد الشعب الممتحنة في البكالوريا من 15 إلى ستة شعب خلال الخمس سنوات القادمة[37]

– تدريس مادة التربية الإسلامية للشعب التكنولوجية مثل الشعب الأدبية في جميع المستويات الدراسية، مع اجتيازها في امتحانات البكالوريا.

– إلغاء شعبة العلوم الشرعية من المرحلة الثانوية [38].

– استخدام الترميز العالمي لزيادة قدرة التلاميذ على استيعاب المصطلحات والرموز الجديدة؛ فلقد شهد عصر المعلومات دخول مصطلحات ورموز جديدة إلى أدبيات الحقول العلمية المختلفة والتي أصبحت تستخدم للإشارة إلى بعض الحقائق بطريقة معبرة... [39].

– الاهتمام بتدريس العلوم الطبيعية والرياضيات وتخصيص شعب خاصة بها، لما لهذه الحقول من أثر في إطلاق القدرات الإبداعية في مجالات استخدام تكنولوجيا الاتصالات وأنظمة المعلومات.

– زيادة قدرة التلاميذ على تحصيل المعرفة واستخدامها، فطريقة التلقين التي كان يقوم بها المعلمون لتوصيل المعلومات إلى التلاميذ تعتبر من التحديات الرئيسة التي يجب مواجهتها في عصر المعلومات، فمن مساوئ هذا الأسلوب أنه لا يعطي أي وزن لتفكير التلميذ في فهم المشكلة [40]، حيث فقد هذا النهج بريقه مع الكم الهائل من المخزون المعرفي الذي يزداد يوما بعد يوما، والذي يتعذر معه الإلمام بكل المعارف، وعليه اقترح في هذا المجال تطبيق منهج المقاربة بالكفاءات.

لقد وجهت انتقادات لهذه الإصلاحات كغيرها من المشاريع أملا في تحسين واقع المنظومة التربوية، و يبقى العمل كله موجها للتلميذ الذي بيده بناء مستقبل جزائر الغد والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

د– التحديات التي تواجه نظام التعليم الثانوي في الوطن العربي.

هناك تحديات متعددة تواجه هذا النوع من التعليم وتجعله غير قادر على الإيفاء بمتطلبات هذا العصر المعرفي و ملاحقة تغيره، من بينها:[41]

– ضغوط المجتمع المحلي التي تطالب بتطوير كفايات المعلم والبرامج الدراسية للمرحلة الثانوية وفق المواصفات والمعايير الدولية.

– العولمة بمجالاتها الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، والتي تدعو للمنافسة العالمية في المجال المعرفي.

– الفجوة الكبيرة التي كونها ضعف مخرجات التعليم وعدم موائمتها مع متطلبات سوق العمل الاقليمي.

– ما زال جزء كبير من المدارس الثانوية تحت رحمة القطاع الحكومي العام الذي يتحمل أعباء إدارة المدرسة والإيفاء بمتطلباتها، في ظل غياب القطاع الخاص.

– التغير الاجتماعي المتسارع جداً في القيم المجتمعية والمعايير السائدة في المجتمع.

– الانفجار المعرفي والتقني وتطور وسائل الاتصال، وتمكن تلاميذ المرحلة الثانوية من تلك التقنيات لسهولة الحصول عليها وتوافرها في كل مكان.

– النمو السكاني في الوطن العربي وزيادة معدل النمو في الفئة العمرية الشبابية لأقل من 24 سنة.

تبذل الوزارات المعنية بشؤون التربية والتعليم و تكوين الإنسان العربي، جهودًا جبارة لتطوير نظمها التربوية بصفة مستمرة، كما تولي التعليم الثانوي عناية خاصة لتعويله عليه في أن يواكب التقدم والتغير السائر في معظم

بلدان العالم، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود الكثير من المشكلات وجوانب القصور في هذا النوع من التعليم، فالواقع الحديث لعصر المعرفة أوجد بعدًا جديداً يزيد من أوجه التغير ومتطلبات المستقبل التي تحمل بين طياتها مرارة التحدي بما تحتويه من فرص تحتم على القائمين عليه ملاحقة هذا التغير السريع.

الخاتمة:

تعد مرحلة التعليم الثانوي النقطة الحرجة بالنسبة للتعليم العام و البوابة الرئيسية التي ينطلق من خلالها الفرد لسوق العمل أو التعليم العالي على حد سواء، وبناء عليه نجد أن هناك اهتمامًا ملموساً في سياسات التعليم في دول العالم وما احتوته الأهداف العامة لنظام التعليم الثانوي بأن يكون متوافقاً مع السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية. لذا شهد نظام التعليم الثانوي في هذه الدول العديد من مراحل التطوير التي تحاول سد الفجوة بين مخرجاته وبين بيئة الفرد المستقبلية، المتمثلة في سوق العمل أو بيئته التعليمية المتمثلة في الجامعات، فعلى الرغم من تلك الجوانب التطويرية في هذا الكيان التعليمي إلا أن نظرة المجتمع والمختصين في علوم التربية تؤكد على ضعف هذه المخرجات وقلة كفاءتها، في مقابل خيبة أمل للمستفيد الخارجي من هذا النظام.

أشار تقرير البنك الدولي عن التعليم سنة 2008 إلى "وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في العالم وبين ما تحتاجه الدول لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية"، وكمثال على هذا أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 إلى أن الأمل في منهجيات الإصلاح التقليدية ضئيل ما لم يتم الاعتماد على منهجيات إصلاح واقعية تعزز العلاقة بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي، مع مراعاة خصوصياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق التنمية الشاملةً.

بناء على ما سبق برزت أهمية التعرف على واقع التعليم الثانوي في بعض دول العالم كمنطلق نحو الإصلاح والتجديد، حيث ظهرت الحاجة إلى كتابة هذا الورقة العلمية التي تم من خلالها استقصاء وتشخيص الواقع الكمي والكيفي للتعليم الثانوي في بعض بلدان العالم، من خلال عرض تجارب عالمية في نظام التعليم الثانوي، مع تحديد نواحي القوة والضعف والتحديات التي تواجهه، ثم اقتراح أنماط مستقبلية للتعليم الثانوي، من خلال إبراز نموذج البكالوريا الدولية، كمنطلق نحو إصلاح وتجديد هذه المرحلة التعليمية الهامة والمصيرية في حياة الفرد في مسيرته العلمية والمهنية.

-قائمة المراجع والهوامش:

1 - لخضر غول (2008 - 2009)، **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية– الجزائر نموذجا–** دراسة ميدانية على عينة من العاملين في القطاع الإداري و الإنتاجي بمدينة قالمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، غير منشورة، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، ص: 351.

2- نفس المرجع، ص: 352.

3- محمد منير مرسي (1998)، **التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية**، عالم الكتب، القاهرة، ص: 204.

4- نفس المرجع، ص ، ص 126- 127.

5- روث فيدر: (1996)، **ناظروا المدرسة الثانوية و مدرسوها يطورون برنامج التوجيه الجمعي**، ترجمة: محمد صلاح الدين مجاور، دارا لنهضة العربية، القاهرة ، ط1، ص: 20 .

6 - توفيق زروقي (2008)، **النظام التربوي في الجزائر**– محكات نقدية لواقع التوجيه المدرسي– ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الجزائر، ص: 49.

7 - عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ (2010)، **واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي و سبل تطويره**، المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب حول التعليم ما بعد الأساسي - الثانوي - تطويره وتنويع مساراته، مسقط - مارس ، ص: 05.

8 - روث فيدر، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

9- عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

10- نفس المرجع، ص: 20.

11- نفس المرجع، ص: 20.

12 - نفس المرجع، ص: 21.

13 - حسن محمود الحديثي (2002)، **التعليم من حولنا**، مجلة المعرفة، العدد 11 ، الرياض، ص: 221.

14 - عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ (2010)، **واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي وسبل تطويره**، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

15 - نفس المرجع، ص: 23.

16 - نفس المرجع، ص: 23.

17- نفس المرجع، ص: 23.

18 - نفس المرجع، ص: 23

19 -Monbusho, (1980), **Japan's Modern Educational System:** A History of the First Hundred Years.

20- Hoikuhakusho. Zenkoku-hoiku-dantai-renrakukai & Hoiku-kenkyujo(1998), (ed.), Soudo-bunka. [White paper on day-care nursing].

21- أحمد إبراهيم السلوم (1991)، **التعليم العام في المملكة العربية السعودية، مطابع إنترناشونال كرافكس**، واشنطن، ص: 11.

22 - المركز العربي للبحوث التربوية (2012)، **اقتصاديات التعليم**، ط 1، الكويت: المركز.

23 – وزارة المعارف (1411 –1412هـ) ، قسم الإحصاء بمركز المعلومات: التوثيق التربوي، العددان: 31–32، ص: 16.

24 – الجلال عبد العزيز عبد الله (1416)، **التربية والتنمية**، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، ص: 26.

25 – محمد الفالوقي، رمضان القذافي (1989)، **التعليم الثانوي في البلاد العربية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2 ، ص: 265 .

26 – يوسف مصطفى القاضي و آخرون (1981)، **الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي**، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية، ط1، ص: 324 .

27 – أحمد إسماعيل حجمي (2000)، التربية المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ص: 129.

28 – نفس المرجع ، ص 149.

29 – نفس المرجع ، ص: 160.

30– مكيرجي (1975)، **التربية المقارنة**: ترجمة محمد قدري لطفي، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط3 ، ص: 280 .

31– عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ (2010)، **واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي وسبل تطويره**، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

32 - Mostafa Mohamed Metwally, (1986), **A comparative study of the reorganization of secondary education in the united states , England and Sweden with reference to the republic of Egyptian education, London,** March.

33 – لمزيد من التفصيل أنظر الموقع الإلكتروني، بتاريخ زيارة: 09/05/2012 على الساعة 9:10 .
http://www.uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag20/www/MG-020.htm

34 – عبد الله عبد الدائم (1972)، الخطيط التربوي، دار العلم للملايين، ط 2، بيروت، ص: 30.

35 – يعقوب أحمد الشراح (2002)، التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص: 228.

36 - http://www.meducation.gov.dz/Article.aspx?ArticleID=2cacccf4-
– تاريخ الزيارة: 15– 03– 2013، الساعة: 15:30.

37 – س. اسماعيل (2005)، **الأمازيغية تدرس رسميا بدءا من الرابعة ابتدائي**، جريدة الخبر، العدد 4482 .

38 – ل. ب. بشير (2005)، **سياسة التجويع الروحي**، جريدة الشروق، العدد 1411.

39– سعيد محمد الخطيب (2005)، **دور التعليم في بناء رأس المال البشري**: الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، ص: 20.

40– نفس المرجع: ص: 20.

41 – عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ (2010)، **واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي وسبل تطويره**، مرجع سبق ذكره، ص: 16.